الحرص على منظمة التحرير لا يخدمه اجتماع عمان

الاعتراف بوجود انقسام كبير في المحتلة ، وعلى الساحة عام بسبب الدعوة وجهتها حركة فتح لعقد الفلسطيني في عمان، وفي الوحدة الوطنية ، والتفهم قبل القوى العربية والعالمية الامبريالية والمساندة لكفاح الفلسطيني.

الصعب ملاحظة مدى هشاشة نساق لدعم هذه الخطوة عند الاخطار والاضرار الناجمة عن الوطني الفلسطيني في المحددين. فكل الذرائع "الحرص" على منظمة انقاذها من خطر التآكل الداعون لعقد الدورة من كل التفسيرات والواضح العرافقة لهذا القول ان اصحابه منظمة التحرير كجهاز اداري تعمل مؤسساته بغض النظر عن الظروف وبمعزل عن تحالفات العربية والدولية، وعن مستوى الفهم البيروقراطي والذاتي منظمة التحرير" يسعى اصحابه الادعاء بان جماهير الاراضي المحتلة الفلسطينية بشكل عام تؤيد العالية لعقد المجلس الوطني في عمان، وان المعارضين لهذه خاصة في الاراضي المحتلة ،ليسوا قلة.

امام الوقائع العينية سار اصحاب هذا مقولة الاميرال التركي المشهورة

. ومع من يعطي للصحفيين الاجانب صورة يدعي ان مهرجان التحالف كان اقلية ضئيلة ، وذهب تجاهل وجوده كليا.

هذا فقط لنذكر بان الصخب يطمس حقيقة وجود انقسام كبير المحتلة بسبب الدعوة الانفرادية المجلس الوطني ، وان هناك من يعمل استغلال هذا الانقسام لصالح ومظاهر البهجة التي تحملها تعليقات وسائل الاعلام الصهيونية ووسائل اعلام الرجعية العربيه بسبب هذا الانقسام اشارات واضحة لنوايا هذا الطرف او الاطراف وتوقعاتهم ! مثلما ينبغي ان تكون منبهات قوية للتراجع عن سياسة تكريس الانقسام.

اما الذريعة الثانية التي تتردد بدون انقطاع فهي الزعم بان الدعوة الانفرادية لعقد المجلس الوطني تؤكد استقلالية القرار الفلسطيني. لقد نوقشت هذه الذريعة وفندت في مناسبات عديدة ، وكان التساؤل دائما ما هو المقصود بالقرار الفلسطيني وما هي حدوده ومضامينه ؟! هل هي قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني ام هي حرية شخص معين او حركة معينة في اتخاذها تنأ من قرارات بغض النظر عن انسجامها او عدم انسجامها مع القرارات المتخذة بصورة جماعية في دورة الجزائر ؟ ام هي حرية شخص معين او حركة معينة في عدم اتخاذ قرارات والسكوت على اجراءات تهدد مكانة منظمة التحرير ودورها وحق تقرير المصير لشعبها من طراز قرار اعادة العلاقات بين النظامين الاردني والمصرى؟

نحن لم نقم دولتنا بعد، ولكن الدول العريقة ، وحتى الدول العظمى لا تستطيع ان تعزل نفسها عن العالم، وتحالفاتها الخارجية هي امتداد لسياستها الداخلية، ووسائل مساعدة لتحقيق اهدافها السياسية . واذا ما نظرنا الى الوضع الدولي على اتساعه نجد على مستوى العلاقات الدولية ، تجمعين اساسيين تتوزع عليهما ، بصورة او باخرى ، جميع دول العالم وحركاته السياسية . احدهما جبهة قوى السلام والتحرر والديموقراطية والتقدم الاجتماعي والاخرى جبهة الامبريالية العالمية واتباعها. وقد برهنت التجارب الدامية لعدد من القوى الثورية ان من المستحيل عليها الانتصار او الاحتفاظ به اذا ما انتهجت سياسة العزلة ، تحت اسم الاستقلالية. ولقد حاول صدام حسين بالميثاق القومي الذى اقترحه طرح "الاستقلالية" وكان ذلك كما بينت الاحداث اللاحقة ان ذلك الطرح كان مقدمة للتفريط بالاستقلال الوطني لصالح التبعية للامبريالية العالمية.

فهل يمكن، في ضوء هذا، الاخذ على محمل الجد الادعاء بان الدعوة الانفرادية لعقد المجلس الوطني في ظروف الانقسام وعدم تأييد الغالبية العظمى لقوى التحرر العربية والعالمية لهذه الدعوة، وترحيب الرجعية العربية بها انها ستؤكد "استقلالية" القرار الفلسطيني؟

لقد اتخذ الخروج من الحصار العسكرى في طرابلس ذريعة لزيارة القاهرة، فلأى غايات يريد الداعون لعقد المجلس الوطني فى هذه الظروف وضع انفسهم داخل "حصار سياسي" في عمان ؟! وكيف يستطيعون حماية "القرار الفلسطيني المستقل" ودول اليمين العربي ، ومنها الاردن، التي حصروا علاقاتهم بها تعلن جهارا انها تعد الخطط والمشاريع لمعاودة التحرك نحو الحلول الامريكية ؟!

ان "الاستقلالية" يمكن الدفاع عنها فقط بوحدة الشعب الفلسطيني وبتضامن حركته الوطنية مع اشقائها وحلفائها على الصعيدين العربي والدولي. واى تجاوز لهذا الشرط يقود الى فقدان الاستقلالية وتحويل الحركة الوطنية الى رهينة بيد المتآمرين عليها، ويجعل المؤسسات التي من اجلها صار التذرع بدعوة المجلس الوطني الحالية عاجزة عن الحركة المستقلة التي لا تروق حتما لتلك الدول العربية التي تستعجل الدعوة الانفرادية لعقد المجلس الوطني.

لهذا فان الدعوة الحالية لعقد المجلس الوطني لا تخدم تأكيد القرار المستقل ولا تؤدى الى تفعيل مستقل للمؤسسات فضلا عن انها ستؤدى الى ضرر مقابل وهو اقدام بعض الجهات على اقامة مؤسسات موازية.

وفي وضع مثل هذا ستتعرض "الشرعية" الى التفتت وتآكل المصداقية ، وسينعكس ذلك سلبيا، على كل المنجزات الوطنية الهامة التي حققتها منظمة التحرير.

لهذه الاعتبارات عارضنا ونعارض الدعوة الانفرادية لعقد المجلس الوطني مثلما نعارض اية محاولة لاقامة منظمة بديلة، ونتمسك بموقف الدعوة الى الوحدة الوطنية والتضامن مع القوى الثورية العربية، والى اعادة العلاقات الكفاحية مع سوريا.

ان محاولة تصعيد الخلافات القائمة بين حركة فتح وسوريا الى مستوى الخلافات الاستراتيجية ، لا يفيد هذه الحركة، ويضعها في موقف يصعب عليها تفسيره ، لان الاتهامات الموجهة لهذا البلد المعادى للامبريالية، من طراز توجه سوريا الى كامب ديفيد حديد في لبنان، تلتقي مع الاتهامات الاردنية مما يجعلها تفقد مصداقيتها. لقد اعلنت وزيرة الاعلام الاردنية ان خطوة اعادة العلاقات مع نظام كامب ديفيد في مصر تستهدف عدم ترك التحرك في المنطقة بيد سوريا. ولما كان الجميع يعلم في اى اتجاه يتحرك النظامان الاردني والمصرى فان التحرك السورى الذى يريدان معارضته لا بد ان يكون في اتجاه معاكس لتحركهما ، اى في اتجاه متعارض مع مشاريع الهيمنة الامبريالية الامريكية.

مشير البرغوثي

واذا كنا نعارض الدعوة الانفرادية لعقد المجلس الوطني في عمان ، ونشير الى المخاطر التي تتضمنها هذه الدعوة فان مسؤولية كبيرة تقع على عاتق التحالف الوطني الذى اتخذ موقفا سلبيا من كل جهود الوساطة والمحاولات الجادة للتغلب على الخلافات. ان التحالف الوطني لم يحل شيئا بطرحه الشعارات غير الواقعية . واكتفى بالحديث عن وحدة منظمة التحرير دون طرح اية خطة عملية تساعد على اعادة هذه الوحدة ، وعمل في الواقع على تعميق الانقسام وتكريس الوضع المأساوى الذى تعيش فيه منظمة التحرير باصراره على التمسك بموقفه المتشنج ومطالبته الاخرين بان يحققوا له ما عجز عن تحقيقه بقوة السلاح في البقاع وطرابلس.

يجب ان لا ينظر الى وحدة منظمة التحرير من منظار بيروقراطي لا يرى فيها الا مجموعة من الاشخاص والمراكز. ويجب الاعتراف بان منظمة التحرير دخلت في ازمة خطيرة وهي موحدة. ومعالجة هذه الازمة لا تتم بالانقسام ، ولا بتعميق عوامل هذه الازمة وانما بمزيد من توطيد الوحدة وترسيخها.

ان الوحدة المطلوبة ليست مجرد تجميع قوى بل ترسيخ نهج موحد وخلق ارادة واحدة ، وهي ضرورة سياسية وليس مظهرية ، لان كل الظروف تشير الى هجمة جديدة للمشاريع الامبريالية واصحابها تستدعي مواجهة حازمة من قبل مختلف الاطراف الوطنية لا تتحقق الا في اطار الوحدة ، ومن اجل ذلك لا ينبغي ان تكون التطورات الاخيرة مهما كانت اليمة وخطيرة سببا في وقف الجهود والحوارات لاعادة الوحدة الى منظمة التحرير لانه لا بديل عنها.

اننا نكتب هذه السطور قبل يومين من الموعد المقرر لانعقاد المجلس الوطني . ولنا امل في ان تبدل خلالهما الجهود المضاعفة، وان يستجمع الكثير من الحكمة ، لايجاد صيغة مقبولة تضع منظمة التحرير على الطريق الصحيح ، طريق الوحدة والفعالية والتضامن مع اشقائها وحلفائها.

نداء من سجن المحطة

معلومات إضافية عن القمع الأردني للمعتقلين

ـ اصدر المعتقلون السياسيون في سجن المحطة الاردني نداء والهيئات والشخصيات الوطنية والنقابية في الاردن، وطالبوها الفورى لوقف الحملات البربرية التي يتعرضون لها على ايدى النظام الاردني.

النداء مطالب المعتقلين السياسيين التي يمكن تلخيصها بما

سراح جميع الموقوفين في القاء الاحكام التي اصدرتها المحكمة بعد اجراء محاكماتها الافراج الفورى عن من ابناء المناطق اعادة النظر في شرعية المواطنين بسبب الفكرية.

الاحزاب والقوى الوطنية الاردنية بيانا اعربت فيه عن تضامنها مع المعتقلين السياسيين وتأييدها الكامل لمطالبهم.

ومن ناحية ثانية، اورد اهالي المعتقلين في سجن المحطة المركزى بعمان، معلومات اضافية حول اقدام السلطات الاردنية على استخدام القوة لفك اضراب المعتقلين السياسيين الذى اعلنوه يوم ٨٤/٩/١٣ ، فقد قامت مجموعات كبيرة من قوات الامن العسكرية الاردنية باقتحام سجن المحطة في ساعة متأخرة من مساء يوم ٨٤/٩/١٩، وقامت بعد ذلك بتوزيع المعتقلين على تسع سجون اردنية هي : سجن الزرقاء العسكرى ، سجن الزرقاء المدني ، سجن اربد، سجن دير ابي سعيد، سجن السلط، سجن مادبا، سجن معان ، سجن البترك، وسجن عجلون.

وقال اهالي المعتقلين، ان ابناءهم تعرضوا، ولا زالوا ، لحملات تنكيل وحشية تتضمن: الضرب شبه اليومي ، تعريضهم لمغاطس الماء البارد ليليا، عزل المعتقلين في زنازين انفرادية. ونتيجة لذلك نقل عدد من المضربين الى المستشفيات الاردنية، عرف منهم : سامر المصرى ، غازى رشراش وحمدان هوارى.

وكان المعتقلون السياسيون الفلسطينيون قد بدأوا اضرابهم الاولي عن الطعام في شهر آذار الماضي، واستمر ذلك الاضراب ١٣ يوما، ومن مطالبهم : اطلاق سراح المعتقلين من ابناء الضفة الغربية المحتلة ، قبل انتهاء مدة تصاريحهم، وقد مضى على اعتقالهم فترات تتراوح بين ٥ ـ ٧ سنوات.

شرط "الادارة المدنية"

اشترطت الادارة المدنية الاسرائيلية على طلبه مدرسة الفاضلية الثانوية في طولكرم ان يوقعوا على تعهدات خطية تنص على ان يمتنع الطلبة من المساس "بامن الدولة"!

وفي نفس الوقت ، قامت السلطات بزيادة ارتفاع السور المحيط بالمدرسة ووصل ارتفاعه الى ٣٫٥ متر.

رسوم بالدينار

رغم منع التداول بالعملة الصعبة

تم استيفاء مبلغ ٢٥ دينارا اردنيا مقدار رسم التسجيل الاولي لامتحان الشهادة الثانوية العامة من الكلية في كافة الفروع.

وسوف تقرر لجنة الامتحانات العامة في الضفة الغربية مقدار الرسم الاساسي وستقوم بتسليمه على كافة الالوية في الضفة.